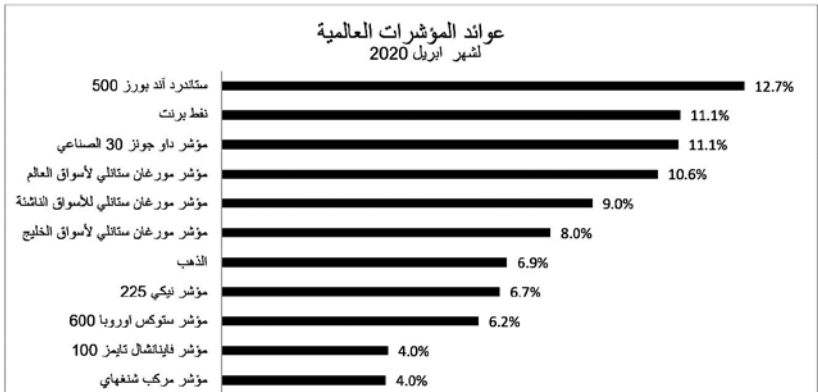


في تقرير حديث لـ «الوطني للاستثمار»:

بوادر إعادة فتح القطاعات الاقتصادية عالمياً ساهم في انتعاش الأسواق الأميركية



عوائد المؤشرات العالمية في أبريل

على الأقل، عمق الأزمة الناجمة عن الإغلاق الاقتصادي بسبب Covid19 في الولايات المتحدة، وانخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي ISM إلى 41.5 في أبريل من 49.1 شهر مارس، في حين انخفض مؤشر العمالة للقطاع الصناعي إلى 27.5 من 43.8 خلال نفس الفترة مما يعكس حالة الصعبة للتوظيف في قطاع التصنيع.

وبشكل عام، انكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 4.8 بالمئة خلال الربع الأول من العام على أساس سنوي وفقاً للتقديرات الأولية للناجح المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. وتجاوزت أرقام البطالة الأولية للأسبوع المنتهي في 24 أبريل التوقعات عند 3.84 مليون مقابل توقعات 3.5 مليون ومقارنة بـ 4.44 مليون للأسبوع السابق. من ناحية أخرى، سجلت مطالبات البطالة المستمرة 17.99 مليون في 17 أبريل مرتفعةً من 15.82 مليون في الأسبوع السابق. وبدأت هذه الأرقام تنسرب إلى معدل البطالة الأمريكي الذي ارتفع إلى 4.4 بالمئة لشهر مارس فيما تشير تقديرات المحللين إلى أنها قد تصل إلى مستوى قياسي عند 14% خلال شهر أبريل، وهو أعلى من ذروته خلال الأزمة المالية العالمية حين وصلت نسبة البطالة إلى 10.2% في نوفمبر 2009.

وقال تقرير صادر عن شركة الوطني للاستثمار – الذراع الاستثماري لبنك الكويت الوطني- أن بوادر إعادة فتح القطاعات الاقتصادية في الأسواق العالمية، إلى جانب خطط التحفيز المالي والتقدي غير مسبوقه لمواجهة آثار COVID-19، ساهم في الانتعاش القوي للأسواق الأمريكية خلال شهر أبريل. تفوقت الأسواق الأمريكية بشكل عام على نظيراتها في الأسواق المتقدمة خلال الشهر أبريل، حيث أضاف مؤشر MSCI EAFE، الذي يمثل أداء الأسواق المتقدمة خارج أمريكا الشمالية، 6.3% للشهر مقابل تقدم مؤشر MSCI AC للأسهم العالمية.

وذكر التقرير أن الأسواق العالمية تمكنت في جميع أنحاء العالم من تنفّس الصعداء وأخذ فترة استراحة كانت في أمس الحاجة إليها خلال شهر أبريل مع بدء ظهور خطط لإعادة فتح الاقتصاد تدريجياً في وقت يبدو أن العديد من البلدان قد تجاوزت الضرورة من حيث الإصابات الجديدة وبدأت في شق طريقها إلى هبوط المنحنى.

وحول تحركات الأسواق العالمية خلال شهر أبريل أشار إلى أن مؤشر داو جونز الصناعي (DJIA) ومؤشر ستاندرد آند بورز 500 (SP500) شهدا أفضل أداء شهري خلال أكثر من 3 عقود بماكس بلغت بنسبتها 11.08 بالمئة و 12.68 بالمئة على التوالي.

من ناحية أخرى، أضاف مؤشر ناسداك لشركات التكنولوجيا 15.45 بالمئة وهو ما يمثل أفضل أداء شهري له على مدى السنوات العشرين الماضية.

في غضون ذلك، استمر مستوى التذبذب في التراجع مع انخفاض مؤشر (VIX) إلى 34.15 في نهاية أبريل من 57.0 كما في نهاية الشهر السابق. فيما تحركت عائدات سندات الخزانة في الغالب بشكل جانبي خلال الشهر حيث أنهى العائد العامين الشهر عند مستوى 0.20 بالمئة و 10 سنوات عند 0.64 بالمئة ومقارنة بـ 0.23 بالمئة و 62 بالمئة في نهاية مارس.

المؤشرات الاقتصادية وقال تقرير الوطني للاستثمار أن المؤشرات الاقتصادية التي نشرت خلال شهر أبريل بدأت تعكس جزئياً

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشر السوق العام 55.15 نقطة ليبلغ مستوى 4830.3 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1.13 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 95.8 مليون سهم تمت عبر 6361 صفقة نقدية بقيمة بلغت 24.9 مليون دينار. وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 34.3 نقطة ليبلغ مستوى 4138.7 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.82 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 29.01 مليون سهم تمت عبر 1729 صفقة نقدية بقيمة 2.4 مليون دينار.

كما انخفض مؤشر السوق الأول 65.5 نقطة ليبلغ مستوى 5182.4 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1.25 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 66.8 مليون سهم تمت عبر 4632 صفقة بقيمة 22.5 مليون دينار.

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 61.7 نقطة ليبلغ مستوى 4039.9 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1.50 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 22.16 مليون سهم تمت عبر



1329 صفقة نقدية بقيمة 1.8 مليون دينار. وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (المساكن) و (وطنية م ب) و (اسمنت) و (مواشي) أما شركات (أهلي متحد) و (بيتك) و (الوطني) و (الدولي) فكانت الأكثر تداول لا في حين كانت شركات (وطنية ذق) و (مشاعر) و (حيات كوم) و (جي اف اتش) الأكثر انخفاضاً.

ارتفاع التضخم محلياً بنسبة 1.94 % خلال مارس الماضي

وذكرت أن معدل التضخم في المجموعة الخامسة (المفروشات المنزلية) ارتفع بنسبة 2.86 في المئة كما ارتفع مؤشر أسعار المجموعة السادسة (الصحة) بنسبة 2.23 في المئة في حين شهدت أسعار المجموعة السابعة (النقل) انخفاضا بنسبة 3.55 في المئة.

وأفادت أن أسعار المجموعة الثامنة (الاتصالات) ارتفعت بنسبة 4.09 في المئة على أساس سنوي كما ارتفع معدل التضخم في المجموعة التاسعة (الترفيه والثقافة) بنسبة 3.20 في المئة وأسعار المجموعة العاشرة (التعليم) بنسبة 2.8 في المئة.

ولفتت (الإحصاء) إلى ارتفاع أسعار مجموعة (المطاعم والفنادق) في يناير الماضي نحو 1.32 في المئة وأسعار مجموعة (السلع والخدمات المتنوعة) 4.01 في المئة.

ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك أداة لقياس مستويات الأسعار عموما بين فترتين إما شهرية أو سنوية وعادة ما يكون مؤشرا أساسيا لقياس النمو أو الانكماش الاقتصادي إذ يمكن للدولة من خلاله اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية ورسم السياسات النقدية والمالية.



أسعار المجموعة الثمانية (السجائر والتبغ) بنسبة 1.30 في المئة. وأوضحت أن مؤشر الأرقام القياسية للمجموعة الثالثة (الملبوسات) ارتفع 2.84 على أساس سنوي في حين انخفضت أسعار مجموعة (خدمات المسكن) بنسبة 0.17 في المئة.

المستهلكين إن معدل التضخم في الكويت ارتفع 0.09 في المئة في مارس الماضي مقارنة بشهر فبراير الماضي. وأضاف أن الرقم القياسي للمجموعة الأولى (الأغذية والمشروبات) ارتفع في مارس الماضي 2.79 في المئة مقارنة بمارس عام 2019 كما ارتفع مؤشر

أظهرت بيانات الإدارة المركزية لإحصاء الكويتية ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) في الكويت بنسبة 1.94 بالمئة في شهر مارس الماضي على أساس سنوي. وقالت (الإحصاء) في نشرتها الشهرية عن الأرقام القياسية لأسعار

عمومية «التجارية العقارية» تصادق على توزيع أرباح نقدية



الأطراف خصوصاً في حال استمرت الأزمة لشهور أخرى ووفقاً للقرارات التي تصدر بهذا الشأن.

أكد على إيمانه بإدارة الشركة والعاملين عليها في إنقاذ الإجراءات اللازمة في ظل هذه الظروف، وختم معرفي تصريحه بدعائه إلى الله أن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه وأن يرفع هذه الغمة عن بلدنا الحبيبة وسائر بلاد العالم وأن تنعم الكويت بالأمن والسلامة والاستقرار تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم جميعاً.

بالشفافية في الإفصاح عن حقوق المساهمين وإظهار القيمة الحقيقية لأصول الشركة. كما تسعى الشركة التجارية العقارية دائماً لإقتناص الفرص الإستثمارية المجزية التي تعد بزيادة أرباح الشركة وزيادة حقوق المساهمين.

أما بالنسبة للإوضاع الرهنتية والأزمة الناتجة عن فيروس كورونا المستجد Covid-19، فقد شدد معرفي على ضرورة التعاون من أجل تجاوز هذه الأزمة غير المسبوقة.

العادية صادقت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 5 بالمئة من القيمة الإسمية للسهم، وتوزيع 3 بالمئة أسهم منحة مجانية (3 أسهم لكل مائة سهم). أما بالنسبة للجمعية العامة غير العادية ونظراً لعدم اكتمال النصاب لمناقشة بنود جدول الأعمال ومن ضمنها اعتماد زيادة رأسمال الشركة بقيمة توزيعات أسهم المنحة وعليه طبقاً للقواعد والقوانين الخاصة بهذا الشأن فسيتم عقد جمعية عامة غير عادية في الأوقات التي تم الإعلان عنها والتي يحددها القانون.

وأكد معرفي أن «التجارية» ملتزمة باستراتيجيتها لتحقيق أهداف ومصلحة مساهميها، إضافة إلى التزامها

صرّح رئيس مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية عبدالفتاح معرفي عن انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة يوم الأحد الموافق 3 مايو 2020 في مقر الشركة الكائن في منطقة الشرق بحضور 70.59 بالمئة من المساهمين وفي ظل إجراءات احترازية ووقائية مشددة للوقاية من فيروس كورونا طبقاً للتعليمات التي أقر بها مجلس الوزراء الموقر وحكومة دولة الكويت الرشيدة.

وقد تمكنت الشركة من تحقيق صافي أرباح بلغت 14,583 مليون دينار، وبلغ العائد على حقوق المساهمين 4.95 بالمئة وعائد الأرباح المجمعة إلى إجمالي الموجودات 3 بالمئة والعائد على رأسمال الشركة المدفوع 8.2 بالمئة. وأضاف معرفي أن الجمعية العامة

إعلان

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يشرف مجلس إدارة شركة شروق باك لمواد التبنية والتغليف والكروت البلاستيكية بدعوة المسادة المساهمين الكرام، لحضور اجتماعات الجمعية العمومية العادية والمقرر انعقادها يوم الثلاثاء الموافق 19 مايو 2020 في تمام الساعة 12:30 ظهرا في مقر الشركة في منطقة صيحان الصناعية - ضلعة 8 - شارع 105 - هضمة 202 وذلك لمناقشة بنود جدول الأعمال السنوية التالية:

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31

- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والصادقة عليه.
- سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والصادقة عليه.
- مناقشة البيانات المالية المجمعة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والصادقة عليها.
- سماع بيان محافلات الشركة والجزرات المرفقة عليها من قبل الجهات الرقابية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
- سماع تقرير توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
- إيراد دة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة المتمد للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وتحويل مجلس الإدارة في تحديد أمثلهم.

على السادة المساهمين وقائهم الراغبين في حضور الاجتماع مراجعة مقر الشركة الكائن في منطقة صيحان الصناعية ضلعة 8 - شارع 105 - هضمة 202 على ساعات العمل الرسمية لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل ودعوى الأعمال - لاستصدار بررس الاتصال على هاتف رقم : 188568 - 99317306

والله ولي التوفيق ,،،،

مجلس الإدارة